TD/B/46/2
TD/B/WP/115

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الثالثة والثلاثين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

الأمم المتحدة

Distr
GENERAL

TD/B/46/2
TD/B/WP/115

16 March 1999

ARABIC
Original: ENGLISH

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الثالثة والثلاثين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

المحتويات

الفصل		الصفحة
	مقدمة	٣
الأول-	نصوص اعتمدتها الفرقة العاملة في دورتها الثالثة والثلاثين	٤
الثاني-	استعراض برنامج العمل: (أ) مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١؛ (ب) تنفيذ سياسة المنشورات (البند ٣ من جدول الأعمال).....	١٠
الثالث-	تقرير رئيس الفرقة العاملة في دورتها الثانية والثلاثين عن مشاوراته غير الرسمية (البند ٤ من جدول الأعمال)	١٦
الرابع-	المسائل التنظيمية	٢١

المرفقات

المرفق

الأول-	جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والثلاثين.....	٢٣
الثاني-	الحضور	٢٤

مقدمة

عقدت الدورة الثالثة والثلاثون للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وعقدت الفرقة العاملة أثناء الدورة جلستين عامتين، هما الجلستان ١٢٩ و١٣٠. وكانت جميع الجلسات الأخرى غير رسمية وعقدت مغلقة.

الفصل الأول

نصوص اعتمدتها الفرقة العاملة في دورتها الثالثة والثلاثين

التوصيات المتفق عليها بشأن مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

قامت الفرقة العاملة، في دورتها الثالثة والثلاثين، باستعراض برنامج العمل المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ تمشياً مع الفقرة ١٠٧ من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" التي دُعي فيها الأمين العام للأونكتاد إلى التشاور مع الدول الأعضاء في مرحلة مبكرة من عملية تخطيط البرامج، وتمشياً مع توجيهات الأمم المتحدة الدائمة بشأن إعداد الميزانية البرنامجية الداعية إلى التشاور مع الهيئات الحكومية الدولية المتخصصة والناظمة لعمل مختلف إدارات الأمم المتحدة المعنية. ولهذا الغرض كان أمام الفرقة العاملة مشروع برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، وحصيلة الدراسة الاستقصائية السابقة التي أُجريت فيما بين الدول الأعضاء بشأن المنشورات المقترحة الواردة فيها. وقد استعانت الفرقة العاملة، في استعراضها، بالمذكرات المقدمة من مديري البرامج المسؤولين عن أداء البرامج الفرعية في برنامج عمل الأونكتاد، وبما أجرته معهم من مناقشات.

توصي الفرقة العاملة بأن يقوم الأمين العام للأونكتاد بما يلي:

'١' تعديل مشروع برنامج العمل كما هو مبيّن في النص الذي تتضمنه الوثيقة UNCTAD/ISS/Misc.200/Rev.1؛

'٢' تضمين "النظرة العامة على البرنامج" حقيقة أن الأونكتاد سيعمد، في سعيه لتحقيق أهدافه، إلى النهوض بالحوار المتعلق بالسياسات العامة وتبادل الخبرات فيما بين الحكومات، والتعاون مع سائر المنظمات الدولية، وتعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية والأوساط الجامعية والقطاع الخاص وسائر الجهات الفاعلة في التنمية فيما يقوم به من أنشطة؛

'٣' تعزيز القدرة على توفير التحاليل الاقتصادية الكلية العالمية في حينها وذلك من خلال إعادة تخصيص الموارد عند الضرورة؛

'٤' كفالة أن تكون الموارد المالية والبشرية المتاحة للبرنامج الفرعي ٥، "مكتب المنسق الخاص المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية"، مناظرة للموارد المكرسة في

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وأن تُتاح موارد كافية تحضيراً لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً الذي سيلتئم عام ٢٠٠١؛

'٥' كفالة إيلاء أقل البلدان نمواً، في تنفيذ برنامج العمل، وبخاصة فيما يقدّم من المساعدة التقنية، الأولوية في المساعدة التي يوفرها الأونكتاد وأن يتم العمل على تلبية الاحتياجات التي تختص بها بعض البلدان النامية ذات الاقتصاد الهش هيكلياً أو المعرضة للتأثر السريع وأن يواصل الأونكتاد تقديم المساعدة التقنية للاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية؛

'٦' كفالة أن تؤخذ في الحسبان الكامل قضايا مهمة من قبيل تخفيف الفقر وتوليد العمالة على صعيد تنفيذ كافة البرامج الفرعية؛

'٧' كفالة إدراج البعد الإنمائي المتعلق بنوع الجنس في تنفيذ العمل الذي تنطوي عليه البرامج الفرعية الخمسة كما تقتضيه "الشراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" والتي تدعو إلى الأخذ بمسألة تمكين المرأة لتحقيق المساواة بينها وبين الرجل في كافة قطاعات الاقتصاد، الواجب أن تُعالج بوصفها قضية مطروحة على صعيد كل القطاعات وعلى هذا النحو تنعكس في العمل المتعلق بجميع البرامج الفرعية مع النهوض بالمبادرات الرامية إلى تحقيق هذه الغاية في جميعها؛

'٨' كفالة أن تكون حصيلة نظر مجلس التجارة والتنمية في نتائج الاجتماع المكرس للشركاء من أجل التنمية والمعقود في مدينة ليون في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ منعكسة في العمل المتعلق بالبرامج الفرعية ذات الصلة، وأن تُعرض على المجلس أية آثار تترتب مستقبلاً في برنامج العمل من أجل أن يقرها المجلس؛

'٩' تزويد الفرقة العاملة في دوراتها المقبلة بوثائق مماثلة لتلك التي زودت بها في دورتها الثالثة والثلاثين، الأمر الذي رحَّب به جميع أعضاء الفرقة العاملة بوصفه أساساً سليماً لما يجرونه من استعراض لمشروع برنامج العمل؛

'١٠' توفير سبل تحرير النصوص على الشاشة الالكترونية في اجتماعات الأونكتاد المقبلة الحكومية الدولية، على غرار ما تم توفيره في الدورة الراهنة للفرقة العاملة؛

'١١' اتخاذ الترتيبات اللازمة لتمكين الفرقة العاملة من أن تعقد دورة مستأنفة لتناول الباب ١١ - ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة للأمين العام للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

التوصيات المتفق عليها بشأن الاستدامة المالية
لنخبة من برامج التعاون التقني

وفقاً للفقرة ١٣ من مقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٥٥(د-٤٥)، قامت الفرقة العاملة باستعراض المقترحات لاسترداد جزء من تكاليف نخبة من برامج الأونكتاد للتعاون التقني (نظام المعلومات المسبقة عن البضائع، والنظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها، ونظام إدارة الديون والتحليل المالي)، وخلصت إلى الاستنتاجات التالية:

١- أشارت الفرقة العاملة إلى أنه طُلب من الأمانة، في "الشراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"، التي اعتُمدت في الأونكتاد التاسع، "استكشاف سبل جعل [مختلف] البرامج ذاتية الاستدامة من الناحية المالية". وطلب المجلس من الأمانة، في مقرره ٤٤٤(د-٤٤) أن تقوم، في ضوء مقترحاته بهذا الخصوص، بموافاة الدورة الثانية والثلاثين للفرقة العاملة "بتفاصيل خيارات استرداد التكاليف البديلة التي يمكن الأخذ بها، فضلاً عن إمكانية عقد ترتيبات خاصة لأقل البلدان نمواً". ووافق المجلس في دورته التنفيذية الثامنة عشرة، في استعراضه لمنتصف المدة لتنفيذ "الشراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"، على أنه يجب النظر في استرداد التكاليف بالنسبة لبرامج معينة من برامج التعاون التقني التي تتطلب استيفاء وصيانة وخدمة مستمرة، مع مراعاة حالة أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل.

٢- وبرامج نظام المعلومات المسبقة عن البضائع والنظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها ونظام إدارة الديون والتحليل المالي توفر، على التوالي، نظماً للمعلومات المتعلقة بالإدارة لاقتفاء أثر البضائع وإدارة الجمارك وإدارة الديون، فضلاً عما يتصل بذلك من مشورة وتدريب ودعم متواصل للصيانة، مما تقدمه الأمانة. وسلّم أعضاء الفرقة العاملة بأن كل واحد من البرامج الثلاثة يسهم إسهاماً قيماً وأساسياً في تعزيز القدرات المؤسسية وخلق منافع اقتصادية ومالية في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأحاطوا علماً بالعدد الكبير من الطلبات الجديدة المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على التعاون التقني في تلك المجالات. ونظراً لحجم ذلك الطلب ولكون المستخدمين القائمين يطلبون دعماً مستمراً من أمانة الأونكتاد في مجال الاستخدام والصيانة لما بعد تنفيذ المشاريع، خلصت الفرقة العاملة إلى أنه من الضروري وضع الترتيبات المناسبة لتأمين استدامة البرامج مالياً.

٣- ويدير كل برنامج من البرامج فريق دعم مركزي مرتبط بعمل الأمانة التحليلي ذي الصلة. وتشمل وظائف كل فريق ما يلي: تطوير برامج الحاسوب؛ توفير الصيانة وخدمات الاتصال المباشر للمستخدمين في مرحلة ما بعد التركيب؛ والتدريب؛ وإدارة البرامج العامة. وكعمل رئيسي، تقوم الأفرقة بإعداد مشاريع التعاون التقني الخاصة بالبلدان المحددة أو الإقليمية التي تركب برامج حاسوب أو توفر المشورة ذات الصلة والتدريب، وتقوم بالتفاوض في هذه المشاريع ودعم تنفيذها.

٤- وأعرب أعضاء الفرقة العامة عن قلقهم إزاء الوضع المالي الهش الذي يواجه كل واحد من أفرقة الدعم المركزية: ولقد نشأ ذلك الوضع في جانب منه عن الافتقار إلى القدرة على مواجهة تنامي الطلب على جميع خدمات كل برنامج من البرامج، كما نشأ، في جانب آخر، عن القيود المفروضة على مصادر التمويل الخارجية للبرامج.

٥- وسلّمت الفرقة العاملة بأن الاستدامة المالية للبرامج الثلاثة ستقوم على أساس ما يلي: '١' موارد الميزانية البرنامجية؛ '٢' موارد دعم البرامج؛ '٣' الموارد الخارجة عن الميزانية الموفرة من المانحين؛ '٤' نفقات الصيانة السنوية[(١)].

٦- كما سلّمت الفرقة العاملة بأن الترتيبات المحددة لنفقات الصيانة السنوية تحتاج إلى مزيد من البحث، قبل بدء العمل بها. وتحقيقاً لهذه الغاية طلبت الفرقة العاملة من الأمانة إدخال تحسينات على طرق الحساب التي يستند إليها مستوى نفقات الصيانة عن طريق القيام، على أساس تجريبي، بحساب التكلفة بالنسبة لكل برنامج من البرامج، قصد تقييم المستوى والتكوين الفعليين للتكاليف المركزية التي تتحملها الأمانة، بما في ذلك في توفير خدمات الصيانة. وتحال نتائج تلك العملية إلى الدورة التنفيذية الحادية والعشرين لمجلس التجارة والتنمية في حزيران/يونيه ١٩٩٩، قصد التوصل إلى اتخاذ قرار بشأن المسألة في وقت مبكر.

٧- وطلبت الفرقة العامة من الأمين العام للأونكتاد تزويد مجلس التجارة والتنمية في الوقت نفسه بما يلي: '١' تقييم لإمكانيات زيادة موارد الميزانية المخصصة لهذه البرامج، بما في ذلك تمويل الموظفين الإضافيين؛ '٢' معلومات عن النسبة المئوية من موارد دعم البرامج التي ستخصص لهذه البرامج.

٨- واتفقت الفرقة العاملة على أنه ينبغي لها استعراض الترتيبات لنفقات الصيانة السنوية بعد بدء العمل بها بثلاثة أعوام. واستناداً إلى النتائج المتوصل إليها بعد السنة الأولى من التنفيذ، يمكن أن تتصدى الفرقة العاملة لإمكانية أي إعفاء من النظام. واتفقت الفرقة العاملة أيضاً على أن هذه الترتيبات يجب ألا تخلق أية سابقة لأنشطة التعاون التقني الأخرى التي يتولاها الأونكتاد.

٩- وأعربت الفرقة العاملة عن تقديرها للمانحين الذين كانوا قد ساندوا أفرقة الدعم المركزية. وناشدتهم مواصلة دعمهم ودعت المانحين المحتملين الآخرين إلى التفكير في تقديم دعم مماثل.

---

(١) أي مساهمات المستفيدين في التكلفة الفعلية لخدمات الصيانة المقدمة من الأفرقة المركزية، وفقاً لأحكام الفقرة ٦.

١٠- ولاحظت الفرقة العاملة أن البلدان النامية تساهم بالفعل في مشاريع التعاون التقني التي تشمل تركيب برامج الحاسوب وما اتصل بذلك من مشورة وتدريب. وبعض البلدان تقترض الآن من المؤسسات المالية الدولية لهذا الغرض. ولاحظت أن أقل البلدان نمواً قد تجد صعوبة في تمويل تكلفة نفقات الصيانة، نظراً لوضعها المالي الهش. ولاحظت أيضاً أن بلداناً أخرى تشكو اقتصاداتها من ضعف هيكلي وهشاشة قد تواجه وضعاً مماثلاً بهذا الخصوص. وبناء على ذلك سلّمت الفرقة العاملة بأن التبرعات لأغراض استرداد جزء من التكاليف نيابة عن هذه البلدان يمكن أن يقدمها المانحون المدعوون للقيام بذلك.

مقرر بشأن خطة التعاون التقني للأونكتاد للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١

تحيط الفرقة العاملة علماً بخطة الأونكتاد للتعاون التقني للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١، بالصيغة التي وردت بها في الوثيقة TD/B/WP/112، وتطلب إلى الأمانة تنقيحها، آخذةً في اعتبارها التعليقات التي أبدتها الوفود، من أجل إحالتها إلى الدورة التنفيذية العشرين لمجلس التجارة والتنمية.

الاستنتاجات المتفق عليها بشأن التقييم
المتعمق لبرنامج النقاط التجارية

إن الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية،

١- تعرب عن تقديرها لحكومة سويسرا التي وفرت التمويل لإعداد التقييم المتعمق لبرنامج النقاط التجارية، وللعمل الذي قام به فريق التقييم؛ وتكرر الإعراب عن اهتمامها بتقييم البرنامج ودعمها له، وبخاصة فيما يتعلق بتقييم التأثير؛

٢- تؤكد من جديد الأهمية التي توليها لبرنامج النقاط التجارية وتسلّم بالعمل الذي أنجزه الأونكتاد حتى الآن في هذا المجال؛

٣- تلاحظ ما خلص إليه تقرير التقييم (TD/B/WP/110 وAdd.1) من أن برنامج النقاط التجارية يحظى فيما يبدو بتقدير كبير إلى حد بعيد من الحكومات ومديري النقاط التجارية والمنتفعين النهائيين بخدمات النقاط التجارية وأن النقاط التجارية قد استطاعت في بعض الحالات أن تؤدي دور الحافز على إدخال تحسينات على كفاءة التجارة في نطاق الحكومة وفي المجتمع التجاري المحلي؛

٤- ومع تسليمها بصعوبة المهمة، والقيد الزمني المفروض والجهود التي بذلها فريق التقييم، تأسف لعدم تضمن التقرير لمعلومات كافية بشأن مفهوم وتخطيط البرنامج في تاريخ استهلاله وبشأن تأثيره الفعلي؛

٥- تقرر إعادة توجيه تنفيذ برنامج النقاط التجارية نحو أهداف أكثر واقعية، للتركيز بصورة رئيسية على تدعيم الوظائف الأساسية للبرنامج وعلى توفير الدعم اللازم الذي تحتاج إليه النقاط التجارية؛ وينبغي، في هذا الصدد، التشاور بصورة منتظمة مع الدول الأعضاء في إطار الهيئات الحكومية الدولية المختصة التابعة للأونكتاد؛

٦- تعرب عن قلقها لأن الترابط فيما بين النقاط التجارية، وهو أحد أهم مكونات البرنامج لم يتحقق، ولأن تبادل المعلومات والخبرات فيما بين النقاط التجارية، وبين النقاط التجارية، بصورة جماعية، وأمانة الأونكتاد محدود حتى الآن؛ وتشجع الأمانة على تيسير عمليات التبادل فيما بين النقاط التجارية؛

٧- تقرر وقف العمل بشأن وصلة التحقق الالكتروني الآمن مع مراعاة التحليل الوارد في تقرير التقييم؛

٨- تأسف لأن مركز الأمم المتحدة لتطوير النقاط التجارية، الذي أنشئ لمساعدة النقاط التجارية قد أعاق فيما يبدو جهودها من أجل تسويق منتجاتها وخدماتها؛

٩- تدعو الأمانة إلى إعداد استراتيجية لبرنامج النقاط التجارية لكي تنظر فيها الفرقة العاملة، ومن ثم إيلاء اهتمام خاص لمضمون تقرير التقييم ومداولات الفرقة العاملة بشأنه؛ وينبغي أن تتضمن هذه الاستراتيجية اقتراحات بشأن إمكانية تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، مالياً وتقنياً؛ وترجو في هذا السياق من الأمانة أن تعد تقريراً شاملاً يتناول بالتفصيل جميع الأنشطة المنفذة لأداء مختلف الولايات الموكلة إليها منذ بدء برنامج النقاط التجارية؛

١٠- تدعو الأمين العام للأونكتاد إلى النظر في عقد اجتماع، في إطار اعتمادات ميزانيته الحالية، يضم بصورة خاصة مديري النقاط التجارية والمنتفعين النهائيين لتقديم المشورة إليه بشأن الاقتراحات التي ينبغي أن تقدمها الأمانة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التقييم؛ وبشأن الأعمال المقبلة الرامية إلى تعزيز أداء البرنامج، وبخاصة فيما يتعلق بالمساعدة التي ينبغي تقديمها إلى النقاط التجارية؛ وينبغي نقل استنتاجاته إلى الدورة الرابعة للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية للنظر فيها؛

١١- وتدعو كذلك الأمين العام للأونكتاد إلى تقديم تقرير إلى الدورة الرابعة والثلاثين للفرقة العاملة عن أعمال المتابعة المنفذة وفقاً للتوصيات الواردة في تقرير التقييم وعن تنفيذ هذه الاستنتاجات المتفق عليها؛

١٢- تقرر أن تستعرض بانتظام، في إطار البند المتعلق بتقييم برامج التعاون التقني، تقارير الأمانة بشأن تنفيذ التوصيات المتفق عليها وما يتصل بها من أعمال متابعة مترتبة على تقارير التقييم.

الفصل الثاني

استعراض برنامج العمل: (أ) مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١؛ (ب) تنفيذ سياسة المنشورات

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١- عرضت على الفرقة العاملة عند نظرها في هذا البند الوثائق التالية:

"مشروع برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١" (UNCTAD/ISS/Misc.200)؛

"تقرير مرحلي عن تنفيذ سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات: تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/WP/114)؛

"نتائج الدراسة الاستقصائية المتعلقة بمنشورات الأونكتاد في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١: إعداد أمانة الأونكتاد" (UNCTAD/ISS/Misc.210).

٢- قال **نائب الأمين العام للأونكتاد**، فيما يتعلق ببرنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، إن التعليمات الدائمة لإعداد ميزانية الأمم المتحدة البرنامجية تتطلب تقديم برنامج العمل إلى الهيئة الحكومية الدولية المتخصصة المعنية – وهي الفرقة العاملة في حالة ألأونكتاد. وفضلاً عن ذلك، تدعو الفقرة ١٠٧ من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" الأمين العام للأونكتاد إلى التشاور مع الدول الأعضاء في مرحلة مبكرة في عملية التخطيط البرنامجي. ويتفق برنامج العمل الجاري اقتراحه مع العرض الموحد للأمم المتحدة ككل، ويتمشى مع قواعد التخطيط البرنامجي للأمم المتحدة، بما في ذلك كل مجموعة الأنشطة بغض النظر عن مصدر التمويل. وتصبح الوثيقة، حال اعتمادها من الجمعية العامة، هي الولاية لفترة السنتين المعنية وتوفر الأساس لكل من تخطيط العمل وتقييمه. ومع ذلك، وبالنظر إلى انعقاد الأونكتاد العاشر في شباط/فبراير ٢٠٠٠، فإن برنامج العمل سيحتاج إلى تنقيح نتائج هذا المؤتمر.

٣- وأعربت المتحدثة باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي** (البرازيل) عن الأسف إذ إن مشروع برنامج العمل لم يتضمن معلومات عن الموارد. فإذا لم تتوافر تلك المعلومات في هذه المرحلة، ربما تود الفرقة العاملة استعراض الميزانية البرنامجية المقترحة برمتها للأونكتاد في وقت لاحق من العام حالما يستكمل الأمين العام للأمم المتحدة اقتراحاته لاستعراضها من جانب لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وطلبت تفسيراً لمدى انعكاس نتائج استعراض منتصف المدة وتوزيع المسؤوليات في العمل الاقتصادي الكلي للأمم المتحدة بين الأونكتاد وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مشروع برنامج العمل. وأشارت أيضاً

إلى أنه ليس من الواضح ما إذا كان مصطلح اجتماعات الخبراء المخصصة كما هو مستخدم في مشروع الميزانية البرنامجية يشير إلى اجتماعات الخبراء التي تدعو اللجان إلى عقدها أو إلى اجتماعات يعقدها الأمين العام للأونكتاد.

٤- وشدد المتحدث باسم **المجموعة الأفريقية** (مصر) على أهمية ضمان أن يفضي عمل الأونكتاد إلى مشاركة البلدان النامية بفعالية في الاقتصاد العالمي. وعلق أهمية خاصة على استعراض تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً الذي سيتم في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠١، وعلى متابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالمبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نمواً في ١٩٩٧. وأضاف أنه يتفق مع غيره على الحاجة إلى استرعاء اهتمام الدول الأعضاء إلى نتائج اجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة.

٥- وقالت ممثلة **الولايات المتحدة الأمريكية** إنه سيكون من المفيد للفرقة العاملة أن تكون لديها معلومات عن توزيع الموارد، إضافة إلى مشروع برنامج العمل المعروض عليها، وتساءلت عما إذا كان سيحدث أي نقل هام في تخصيص الموارد فيما بين البرامج الفرعية أو فئات الإنفاق من فترة السنتين الحالية إلى فترة السنتين القادمة. وشددت على أن تكون هناك ولايات تأذن رسمياً بكل الأنشطة المقترحة وطلبت ايضاحاً لكيفية تقرير الأمانة إن كانت لها ولاية لأنشطة برنامجية محددة. وأعربت عن القلق إزاء العدد الكبير من الاجتماعات المقترحة لأفرقة الخبراء المخصصة، وتساءلت إن كان عدد هذه الاجتماعات قد ازداد منذ انعقاد الأونكتاد التاسع، إذ من المهم التأكد من أن تقليل عدد الاجتماعات الحكومية الدولية لم يتمخض عن زيادة في اجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة. كما طلبت معلومات عن متوسط تكلفة عقد كل اجتماع من اجتماعات الخبراء المخصصة.

٦- ووجه ممثل **السويد** الشكر إلى أمانة الأونكتاد لما وفرته من معلومات مفصلة وإن كان من المفيد تقديم معلومات عن الموارد. وأشار إلى أن برنامج العمل المقترح هو برنامج مؤقت، إذ إن الأونكتاد العاشر يمكنه أن يحدد توجيهاً جديداً ينبغي النظر فيه بعد ذلك. وينبغي للدول الأعضاء أن تساعد في تعيين الأولويات في ضوء الحاجة إلى تحقيق القدر الأقصى من فعالية البرامج ومن أثرها.

٧- وأشار ممثل **كينيا** إلى غياب معلومات عن الموارد، فتساءل إن كان برنامج العمل قد انخفض نطاقه أو هل هناك أي قيد على تنفيذ البرامج بالنظر إلى نقص الموارد. وأضاف أن عدد البعثات الاستشارية المقترحة في كل مجال من مجالات النشاط أقل من عدد البلدان النامية، وأعرب عن رغبته في معرفة معايير اختيار البلدان للخدمات الاستشارية.

٨- وقال **نائب الأمين العام للأونكتاد**، مشيراً إلى دور الفرقة العاملة، إنه في حين أن توفير معلومات مفصلة عن الموارد في هذه المرحلة لا يتمشى مع التعليمات الدائمة بشأن إعداد الميزانية البرنامجية، والتي تنص تحديداً على إمكانية تقديم برنامج العمل فقط، دون معلومات عن الموارد، إلى الهيئات الحكومية الدولية المتخصصة مثل الفرقة العاملة، يمكن للفرقة العاملة أن تختار الاجتماع مرة أخرى بعد أن يستكمل الأمين العام للأمم المتحدة عرضه المقدم إلى لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وعندئذ تكون أمامها الميزانية

البرنامجية المقترحة كما قدمت إلى تلك الهيئات. وعند ذلك يمكن للفرقة العاملة نقل آرائها وتعليقاتها مباشرة إلى تلك الهيئات. غير أنه ينبغي ملاحظة أن الدول الأعضاء خلصت، في استعراض منتصف المدة، إلى أن مداولات الفرقة العاملة من المرجح أن يكون أثرها أكبر قبل أن يستكمل الأمين العام الميزانية البرنامجية وأنه ثبت أن أثر المداولات في مرحلة لاحقة يكون طفيفاً. وأشار أيضاً إلى أن الفرقة العاملة ستحتاج إلى الاجتماع مرة أخرى بعد الأونكتاد العاشر لتنقيح برنامج العمل لكي يعكس نتائج المؤتمر.

٩- وفيما يتعلق بطبيعة وغرض أفرقة الخبراء المخصصة، فإن الاجتماعات عقدها الأمين العام للأونكتاد لإسداء النصح إليه، في حين أن اجتماعات الخبراء عقدتها لجان مجلس التجارة والتنمية لإسداء النصح إليها. وفيما يتعلق بالولايات، فإنها تكون أحياناً عامة ومضمرة، ولا تتطلب دائماً وثائق أو أعمال محددة يتعين إصدارها. وقد اعترفت الجمعية العامة عملياً بقدر من المرونة لعمل أمانة الأمم المتحدة على أساس أن مديري البرامج يطبقونها بحكمة. ويمكن لهيئات الإدارة الحكومية الدولية الحكم على صحة ذلك عند استعراضها لبرامج العمل، مثلما فعلت الفرقة العاملة.

المناقشات غير الرسمية

١٠- تابعت الفرقة العاملة مداولاتها في جلسات غير رسمية.

أعمال الجلسة العامة الختامية

(أ) مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

١١- اعتمدت الفرقة العاملة في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ توصيات متفقاً عليها (TD/B/WP/L.89)، أوصت بموجبها في جملة أمور بإدخال تعديلات على مشروع برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (UNCTAD/ISS/Misc.200/Rev.1). (للاطلاع على التوصيات المتفق عليها، انظر الفصل الأول أعلاه).

١٢- وقالت المتحدثة باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي** (البرازيل) إن التخفيض المقترح في عدد من الوظائف في شعبة التجارة مسألة تثير القلق، وإنه ولئن كان من المفهوم أنه سيُبذل كل مسعى ممكن للإبقاء على جودة العمل في هذه الشعبة، خصوصاً فيما يتعلق بالسلع الأساسية، فإنه ينبغي مع ذلك بذل كل جهد ممكن لزيادة الموارد المتاحة للشعبة في أقرب وقت ممكن. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للأمانة أن تتيح المعلومات المتعلقة بالكيفية التي تعتزم أن تعزز بها القدرة التحليلية للأونكتاد.

١٣- وقال ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** إن وفد بلده لا يفهم الأساس المنطقي الكامن وراء التخفيض المقترح إجراؤه في عدد من الوظائف في شعبة التجارة نظراً لأن النشاط التحليلي الذي تقوم به هذه الشعبة ينبغي أن يشكل أساس عمل الأونكتاد. وأضاف قائلاً إن العمل المتعلق بجدول الأعمال الايجابي ضروري، وإنه ينبغي أن تكون موارد الشعبة مماثلة على الأقل للموارد المخصصة لفترة السنتين الحالية. ومن البواعث المثيرة للقلق أن قدراً كبيراً من العمل الذي صدر به تكليف من المجلس وهيئاته الفرعية لم ينجز، بينما انخرطت الأمانة في نفس الوقت في أعمال لم يكن قد صدر تكليف بها. وعلى سبيل المثال، أُهملت الاحتياجات الأساسية للمنتفعين من النقاط التجارية، بينما أُنجزت أعمال لم يصدر تكليفها تتعلق بوصلة التحقق الالكتروني الآمن وبفرض التجارة الالكترونية. وكان مركز التجارة الدولية هو جهة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة المعنية بالتعاون التقني للنهوض بالتجارة، بما في ذلك المعلومات التجارية. وليس خليقاً بأمانة الأونكتاد أن تفترض أنه يمكنها أن تشترك في أنشطة تختارها بنفسها ما دامت الدول الأعضاء لم تعترض عليها. وقال فيما يتعلق بقمة الشركاء من أجل التنمية إن ما أبداه نائب الأمين العام من استعداد للعمل مع الدول الأعضاء بغية وضع مبادئ توجيهية واضحة للشراكات، لا سيما مع القطاع الخاص، أمر نرحب به، كما أن الحلقة الدراسية الرائدة المتعلقة بتعبئة القطاع الخاص من أجل تشجيع التدفقات الاستثمارية الأجنبية صوب أقل البلدان نمواً مثال طيب ينبغي أن يُحتذى. وينبغي أن تكون هذه الأنشطة قائمة على اعتبارات الطلب، وألاّ تكون الشراكات على نحو يثير أسئلة وشواغل قانونية. وأخيراً، فإنه على الرغم من أن الزيادة المقترحة في الميزانية البرنامجية للأونكتاد صغيرة نسبياً، فإنه يتعين على كل وكالة أن تبقي على سياسة النمو الصفري الإسمي، وبوسع الأونكتاد أن يحقق ذلك بإعادة النظر في مقترحه الداعي إلى وزع موظفين إلى نيويورك وبتقليل اعتماده على الاستشاريين والخبراء من الخارج.

١٤- وقالت ممثلة **اليابان** إن صياغة الفقرة '٩' من الاستنتاجات المتفق عليها الواردة في الوثيقة TD/B/WP/L.89 لا تعكس المقترح الذي طرحه وفد بلدها والذي قُبل خلال المناقشات غير الرسمية للفرقة العاملة. وأضافت قائلة إنه ينبغي تزويد الفرقة العاملة بمعلومات أوفى لعملها فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية.

١٥- وقال **الرئيس** إن النص بالصيغة التي اعتمد بها يعكس تماماً ما جرى الاتفاق عليه. وإن التغييرات الوحيدة التي أدخلت على النص هي تغييرات تحريرية لازمة. ومع ذلك فإنه لتضمين النص الشواغل التي أعرب عنها وفد اليابان، سيستعاض عن كلمة "عمل" الواردة في نهاية الفقرة '٩' بعبارة "استعراض لمشروع برنامج العمل"، على ألاّ يعتبر ذلك سابقة لعمل الفرقة العاملة في المستقبل.

١٦- وقالت ممثلة **الولايات المتحدة الأمريكية** إن وفد بلدها يتعاطف بشدة مع شواغل اليابان. وينبغي تزويد الفرقة العاملة بأكبر قدر ممكن من المعلومات واتاحة الوثائق في الوقت المناسب.

١٧- وقال ممثل **المملكة المتحدة** إنه يتفق مع الرأي القائل بأنه سيكون من المفيد إعطاء الفرقة العاملة مزيداً من المعلومات من أجل عملها المتعلق بالميزانية البرنامجية، غير أنه لا بد أيضاً من تطبيق قواعد الأمم المتحدة ولوائحها.

١٨- وقال **نائب الأمين العام للأونكتاد** إن الفرقة العاملة زُودت بجميع المعلومات التي يحق لها أن تتلقاها بموجب القواعد واللوائح الحالية للأمم المتحدة. وسوف تكون مؤهلة للنظر في جميع جوانب الميزانية البرنامجية المقترحة في شهر نيسان/أبريل بمجرد أن يتيحها الأمين العام للأمم المتحدة للهيئات الفرعية ذات الصلة الموجودة في المقر.

١٩- وقال ممثل **إسبانيا** إنه ينبغي للأمانة أن تزود الدول الأعضاء ببيان مفصل عن الأساس القانوني لنظر الفرقة العاملة في قضايا الميزانية.

(ب) تنفيذ السياسة في مجال المنشورات

٢٠- لدى قيام **الرئيس** بتلخيص المناقشات غير الرسمية التي أجرتها الفرقة العاملة في إطار هذا البند، قال إن الفرقة العاملة، عند إجراء استعراضها لتنفيذ سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات وفقاً لمقرر المجلس ٤٤٩(دت-١٧) المؤرخ ٨ أيار/مايو ١٩٩٨، كان أمامها التقرير المرحلي عن تنفيذ سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات (TD/B/WP/114). وقد استفادت من المناقشة التي أجرتها مع ممثلي أمانة الأونكتاد.

٢١- وقد أثيرت النقاط الرئيسية التالية: رحبت الوفود بالتقدم المحرز في تنفيذ السياسة في مجال المنشورات ومقرر المجلس (٤٤٩(دت-١٧)) الصادر بشأنها. وقدرت جهود الأونكتاد في السعي للحصول على المنشورات بالإضافة إلى وثائق الهيئات التداولية الصادرة بأكبر عدد ممكن من اللغات الرسمية. وبينما لاحظت أن القيود على الموارد كانت من العوامل التي تحدّ القدرة على العمل، فإنها رأت أنه ينبغي مع ذلك أن تكثف الأمانة جهودها في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، فإنها شجعت الأمانة على اتخاذ كل التدابير الممكنة لكفالة توزيع التقارير الرئيسية بجميع اللغات الرسمية في وقت مناسب. وقدرت الوفود بشكل عام جدوى الدراسة الاستقصائية للمنشورات المقترحة التي أجريت في جميع الدول الأعضاء في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، وأبدت أسفها لانخفاض معدّل الاستجابة. وبينما اعترفت الوفود بتحسن المعلومات المقدمة والتصميم المنفذ لكل منشور مما أتاح أساساً مفيداً للاستعراض الذي تجريه الفرقة العاملة لبرنامج العمل في إطار البند ٣(أ) فإنها حثت الأمانة على استنباط أساليب إضافية تكفل تحقيق مستويات أعلى من المشاركة والتغذية المرتدة من الدول الأعضاء من أجل توفير التوجيه الأفضل للأمانة في عملها التخطيطي. وينبغي للبلدان النامية بشكل خاص أن تضطلع بدور هام في هذه العملية، آخذة في الحسبان الاعتبارين التاليين: '١' بما أن منشورات الأونكتاد هي حصيلة جهود مؤسسة إنمائية، فإن السمة الغالبة لها أنها تهم هذه البلدان أكثر مما تهم البلدان المتقدمة، '٢' لم يتوفر للبلدان النامية دوماً القدرات اللازمة لإجراء البحوث والتحليلات المتعلقة بالسياسة العامة والتي تطابق احتياجاتها. ومن الطرق المقترحة في هذا الصدد تكملة الآليات القائمة باجتماعات دورية تعقد بين مختلف مجموعات البلدان، خصوصاً البلدان النامية، ومديري البرامج المعنية لمناقشة برامج المنشورات الخاصة بكل منهم والحصول على التغذية المرتدة. وبينما قدرت الوفود حقيقة أن جميع وثائق الهيئات التداولية أصبحت متاحة الآن على موقع الأونكتاد على شبكة الإنترنت قبل أربعة أسابيع من الاجتماع المعني، فإنها شجعت الأمانة على تحسين استخدام النشر الالكتروني للمنشورات. كما أكدت على ضرورة التسعير المناسب للمنشورات المخصصة للبيع لكفالة توزيعها على نطاق واسع، وكذلك رصد المبيعات والطلبات الخاصة بمنشورات

الأمانة كوسيلة لتقييم فائدتها. وإذ لاحظت الوفود أن هذه الجوانب لا تخضع جميعها لسيطرة الأونكتاد، فقد طلبت أن ترتب الأمانة قيام أحد كبار المسؤولين في مكتب الأمم المتحدة في جنيف بإطلاع الفرقة العاملة على مجريات الأمور خلال دورتها المستأنفة المنتظر عقدها يومي ٢٩ و٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٩.

٢٢- وقال **نائب الأمين العام للأونكتاد** إن العملية المرتبطة بإعداد برنامج المنشورات معقدة وتستهلك وقتاً طويلاً، وأن نتائجها مختلطة. إلاّ أن هذه العملية أثبتت جدواها من وجهة نظر الأمانة، خصوصاً من ناحية تحسين تخطيط منشوراتها، وقد تلقت الدول الأعضاء في الأونكتاد معلومات عن المنشورات تزيد كثيراً عمّا يحدث في أي جهة أخرى في منظومة الأمم المتحدة، غير أن معدّل الاستجابة للاستبيان المتعلق بالمنشورات كان منخفضاً، وأي جهة أكثر تنظيماً للحصول على تغذية مرتدة سيتطلب موارد ليست متوفرة لدى الأمانة. وقد تود الدول الأعضاء التأمل في الخبرات المكتسبة والنظر فيما إذا كانت هذه العملية لا يمكن تحسينها وتبسيطها.

٢٣- وقال ممثل **مصر** إن مسألة اللغات التي تصدر بها المنشورات أثيرت خلال المناقشات غير الرسمية، وأن الأمانة تعهدت بأن تعيد النظر في برنامج المنشورات المقترح بغية تحسين التغطية اللغوية. وأضاف قائلاً إن وفد بلده يتوقع إجراء تحسينات في هذا الصدد، وسوف يتابع المسألة خلال فترة السنتين المقبلة.

٢٤- وقال ممثل **اليابان** إن البلدان التي لم ترد على الاستبيان الخاص بالمنشورات ينبغي حثها على أن تفعل ذلك.

الفصل الثالث

تقرير رئيس الفرقة العاملة في دورتها الثانية والثلاثين عن مشاوراته غير الرسمية

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٢٥- ذكر رئيس الفرقة العاملة في دورتها الثانية والثلاثين أن مشاوراته غير الرسمية التي أجريت يومي ١٤ و١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ أسفرت عن التوصل إلى اتفاق على ثلاثة نصوص وهي: استنتاجات متفق عليها بشأن الاستدامة المالية لنخبة من برامج التعاون التقني TD/B/WP/L.85، ومقرر بشأن خطة الأونكتاد للتعاون التقني للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١ (TD/B/WP/L.86) واستنتاجات متفق عليها بشأن التقييم المتعمق لبرنامج النقاط التجارية (TD/B/WP/L.87).

٢٦- ولاحظ ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** أن خطة التعاون التقني تشمل مشروعاً كبيراً يتصل بالتجارة الالكترونية. وطلب المزيد من المعلومات حول طبيعة هذا المشروع حتى يتسنى للحكومات المعنية أن تنظر في المشاركة فيه.

٢٧- وقد اعتمدت الفرقة العاملة الاستنتاجات المتفق عليها والمقرر المقدمين من رئيس الفرقة العاملة في دورتها الثانية والثلاثين (للاطلاع على نصوص الاستنتاجات المتفق عليها والمقرر، انظر الفصل الأول أعلاه). كما أحاطت علماً بالملخص الذي عرضه الرئيس للمناقشات غير الرسمية التي أجرتها الفرقة العاملة بشأن التقييم المتعمق لبرنامج النقاط التجارية، وقررت وجوب إدماجه في تقرير الفرقة العاملة (للاطلاع على نص هذا الملخص، انظر الفقرات ٢٩-٥٠ أدناه).

٢٨- وقال رئيس الفرقة العاملة في دورتها الثانية والثلاثين إنه فيما يتعلق بالاستنتاجات المتفق عليها للفرقة العاملة بشأن التقييم المتعمق لبرنامج النقاط التجارية، أكدّ أحد الوفود أن إعداد التقرير الشامل عن أنشطة برنامج النقاط التجارية المشار إليها في النصف الثاني من الفقرة ٩ ينبغي أن يسبق إعداد استراتيجية برنامج النقاط التجارية المشار إليها في النصف الأول من تلك الفقرة. وينبغي أيضاً أن يلاحظ أن استنتاجات الاجتماع المشار إليه في الفقرة ١٠ من نفس النص ستحال إلى اللجنة المعنية بالمشاريع وتسهيل الأعمال الحرة والتنمية وستكون في شكل ورقة من ورقات غرف الاجتماعات لضيق الوقت.

التقييم المتعمق لبرنامج النقاط التجارية

الملخص الذي أعده رئيس الفرقة العاملة للمناقشات
التي جرت في دورتها الثانية والثلاثين

تعليقات عامة

٢٩- أعربت جميع الوفود عن تقديرها وخالص شكرها لحكومة سويسرا لتقديمها التمويل اللازم لإجراء التقييم المتعمق (TD/B/WP/110 وAdd.1) وكذلك لفريق التقييم لما بذله من جهود وما قام به من عمل.

٣٠- واعتبرت وفود كثيرة التقرير أساساً حسناً للمناقشة. ورأت عدة وفود أنه ينبغي أن يتضمن التقرير المزيد من المعلومات التحليلية، خصوصاً فيما يتعلق بآثار البرنامج ومدى ارتياح المستفيدين منه. ورأت تلك الوفود أنه ما زال هناك عدد من الأسئلة التي تنتظر الاجابة عليها، مثل الأساس الذي يستند إليه التقرير في الادعاء بأن البرنامج كان ناجحاً، والدور الذي اضطلع به الأونكتاد في هذا النجاح. وطالبت هذه الوفود بمتابعة التقييم الحالي مع التوكيد بشكل خاص على آثار البرنامج. ورأت وفود أخرى أن التقرير يتضمن بيانات أساسية كافية بشأن تنفيذ البرنامج ونتائجه، واقترحت التركيز على تنفيذ التوصيات المحددة الواردة في التقرير.

٣١- وكان هناك وفد يود أن يرى في التقرير المزيد من المناقشة الصريحة لمفهوم البرنامج وولاياته حتى تتاح للدول الأعضاء الفرصة لمناقشة هذه الجوانب، في ضوء نواحي التقدم التكنولوجي والتطورات الأخرى التي حدثت منذ أن قُدم مفهومه لأول مرة وحدّدت ولاياته. وثمة وفد آخر كان يود أن يرى في التقرير مناقشة أكثر وضوحاً للميزة النسبية للأونكتاد، أي ما إذا كان ينبغي للبرنامج أن يكون جاهزاً للعمل ومحاولة اللحاق بالتطور التكنولوجي، أم أنه برنامج معياري لتحديد المعايير والسياسات. وقال وفد آخر إن النقاط التجارية في بلده واجهت صعوبات بسبب عدم وجود أي آلية لاختيار التجار والمعلومات التجارية. وأن الأونكتاد لم يكن يملك أي بنية أساسية للأعمال الحرة أو أي اتصالات بالمقارنة بموردي خدمات القطاع الخاص.

٣٢- وقالت وفود عديدة إنها تعلق أهمية خاصة على البرنامج. وأصرت عدّة وفود على ضرورة اعادة تركيز البرنامج على أهداف أكثر واقعية بالتشديد على تعزيز جوانبه الأساسية. وفي هذا الصدد، ينبغي للأمانة أن تتشاور مع أعضاء الأونكتاد على أساس منتظم في إطار الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد.

٣٣- واعترفت وفود كثيرة بالتحديات التي يواجهها البرنامج، بما في ذلك التطور التكنولوجي السريع والاستدامة المالية. وعلقت أهمية كبيرة على الدعم التقني المناسب والذي يأتي في الوقت المناسب من أمانة الأونكتاد، وأبدت عدة وفود أسفها لأن مثل هذه المساعدة ليست ميسّرة بشكل دائم كما يظهر من تجربة النقاط التجارية في بلدانها.

وطالبت وفود كثيرة بقوة بزيادة الدعم التقني، بما في ذلك الصيانة والتشغيل، من خلال تدابير مثل التدابير الموصى بها في التقرير.

٣٤- ولاحظ أحد الوفود وجود صعوبات تعوق أقل البلدان نمواً عن تحقيق التمويل الذاتي للنقاط التجارية، وإن كان ذلك سيكون الهدف طويل الأجل. وقال وفد آخر إنه ولئن كان يتعين على الحكومات أن تدعم النقاط التجارية مالياً، فإن المساعدة المقدمة من الأونكتاد في صور شتى مهمة هي الأخرى.

٣٥- وأعربت الوفود عن القلق لأن الربط البيني فيما بين النقاط التجارية، وهو من المكونات الأساسية للبرنامج، لم يتحقق، كما أن تبادل المعلومات والخبرات فيما بين النقاط التجارية ومع أمانة الأونكتاد كان محدوداً. وطالب بعض الوفود بإجراء تحسينات في دور الأمانة في هذا الصدد.

٣٦- وتساءل بعض الوفود عن عمل الأمانة فيما يتعلق بوصلة التحقق الالكتروني الآمن والتمسوا الحصول على توضيحات في هذا الخصوص. وطالبوا بمتابعة أوثق لتنفيذ البرنامج من جانب الدول الأعضاء. وتساءل أحد الوفود عن عمل الأونكتاد بصدد الفرص التجارية الالكترونية، بينما ذكرت وفود أخرى أن من ولايات الأمانة ايجاد هذه الفرص. وبينما لاحظت عدة وفود بقلق استنتاج التقرير القائل بأن مركز الأمم المتحدة لتطوير النقاط التجارية، الذي كان القصد منه مساعدة النقاط التجارية، أعاق جهودها الرامية إلى تسويق المنتجات والخدمات، أوضحت وفود أخرى بأنها تنتظر باهتمام نتيجة التحقيق الذي يجريه مكتب خدمات الإشراف الداخلي المشار إليه في الفقرة ٦٩ من التقرير.

<u>تعليقات على التوصيات</u>

٣٧- <u>الفقرة ٢٥</u>: اتفق معظم الوفود مع ما ارتآه فريق التقييم من أن وضع إطار لإدارة المعارف يعدّ من أهم التوصيات التي ينبغي أن تنفذها أمانة الأونكتاد نظراً لأن هذا الإطار سيعالج شواغل الكثير من البلدان فيما يتصل بالافتقار إلى تدفقات المعلومات. ومع ذلك أعربت عدة وفود عن قلقها إزاء تكلفة التنفيذ. وبعد أن أُبلغت هذه الوفود بأن التنفيذ سيعتمد إلى حدّ كبير على حجم النظام المعتمد، وإنه سيتراوح بين ٠٠٠ ٥٠٠ دولار وعدة ملايين من دولارات الولايات المتحدة، فقد طلبت من الأمانة تقديم مقترح محدّد يبيّن بوضوح الاحتياجات من الموارد المالية. واقترح بعض الوفود إمكانية بدء العمل بشكل تدريجي نظراً لأهمية هذه التوصية في معالجة الشاغل الحقيقي الوحيد للنقاط التجارية.

٣٨- <u>الفقرتان ٣١ و٣٢</u>: أيدت وفود كثيرة التوصيات المتعلقة بتبسيط شروط إصدار الشهادات للنقاط التجارية، وعلق أحد الوفود أهمية خاصة على هذه التوصية.

٣٩- الفقرتان ٣٤ و٣٥: رأى بعض الوفود أن إنشاء اتحادات للنقاط التجارية يمكن أن يزيد من البيروقراطية، وأن الدور الذي ستضطلع به أمانة الأونكتاد حيال مثل هذه الاتحادات ليس واضحاً. ونوهت وفود أخرى بالتجربة الايجابية للاتحادات الإقليمية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. واتفقت عدة وفود مع ما جاء في التوصية من أنه ينبغي أن تستهدف الجهود في المرحلة الحالية إنشاء اتحادات إقليمية وخدمة الاحتياجات الإقليمية بدلاً من محاولة إنشاء اتحاد عالمي.

٤٠- الفقرة ٣٨: قالت عدة وفود إن نظام فرص التجارة الالكترونية يشكل مكوناً هاماً ومفيداً جداً للنقاط التجارية في بلدانها. وأيدت التوصية. وكان من رأي بعض الوفود أن الأونكتاد ليس لديه الولاية ولا القدرة على أن يضع أو يحسن نظام النقاط التجارية. وقد ارتأت هذه الوفود أنه سيكون من الأفضل أن يتولى القطاع الخاص، وربما مركز التجارة الدولية، معالجة مسألة فرص التجارة الالكترونية.

٤١- الفقرة ٤٧: كان هناك توافق في الآراء على ضرورة وقف العمل المتعلق بوصلة التحقق الالكتروني الآمن. وذكر أحد الوفود أنه ليس مستعداً لقبول أي توصية تتصل بهذه الوصلة.

٤٢- الفقرة ٥٢: أيد بعض الوفود التوصية الداعية إلى عقد اجتماع للخبراء من أجل تغطية الجوانب الأكثر تقنية. وعارض ذلك بعض الوفود الأخرى لأسباب منها أنه لا يحق لاجتماع للخبراء أن يناقش ولاية الأمانة، أو أنه لا يمكن أن يكون للفرقة العاملة فريق للخبراء يتحمل مسؤوليتها عن المسائل المتعلقة بالبرمجة، أو أنه يجوز لاجتماع للخبراء أن يناقش مسائل جوهرية أعم بدلاً من التعاون التقني الذي يقدمه البرنامج. وأيدت عدة وفود المقترح الذي طرحه أحد الوفود لإنشاء فريق خبراء مخصص من قبل الأمين العام للأونكتاد أو أية آلية مماثلة.

٤٣- الفقرة ٥٣: أشار بعض الوفود إلى أن هذه الفقرة وإن لم ترد في إطار الجزء المعنون "التوصيات"، فإن محتواها هام جداً ويلزم أن تأخذه الأمانة في اعتبارها.

٤٤- الفقرة ٥٦: رأى معظم الوفود أن التوصية الداعية إلى زيادة المساعدة التقنية هامة جداً وأساسية. واقترح أحد الوفود إمكانية النظر أيضاً في نماذج أخرى للمساعدة التقنية أو التدريب. وفي حين أن بعض الوفود كان يود أن يرى المساعدة في سياق هذه الفقرة تقدم ليس فقط إلى النقاط التجارية التي هي في مرحلة الإنشاء، بل تقدم أيضاً إلى النقاط التي في مرحلة التشغيل، رأى وفد آخر أنه قد يكون من الضروري وجود قدر من غير تحديد الأولويات، وإن احتياجات النقاط التجارية التي في مرحلة التشغيل يمكن تلبيتها بشكل أفضل عن طريق تدابير مثل التدابير الموصى بها في الفقرتين ٦٠ و٦٢. ولم يكن باستطاعة بعض الوفود تأييد التوصية الداعية إلى وضع شروط مسبقة لتوفير المساعدة التقنية كما وردت في الفقرة ٥٨، بينما أيّد بعض الوفود الأخرى هذه التوصية.

٤٥- الفقرة ٦٠: كان من رأي بعض الوفود أن التوصية المتعلقة بالخدمات الإعلامية ذات القيمة المضافة للتجارة هامة أو ملفتة للنظر من ناحية إمكانيتها لتوليد الإيرادات. وأعربت بعض الوفود الأخرى عن تحفظات باعتبار أن

تلك التوصية طموحة بشكل مفرط ومكلفة للغاية. وأوضح عضو في فريق التقييم أن هذه التوصية يلـــزم قراءتـــها مقترنة بنتيجة التقييم الذي يجريه مركز التجارة الدولية عن المعلومات التجارية.

٤٦- الفقرة ٦٢: أعربت بعض الوفود عن شكوكها فيما إذا كان ينبغي لمنظمة حكومية دولية أن تجري مفاوضات مع القطاع الخاص بالنيابة عن النقاط التجارية. وأوضح وفد آخر أنه بغض النظر عن هذا التحفظ العام، فإن مركز التجارة الدولية يبدو أنسب من الأونكتاد للقيام بمثل هذا النشاط. وارتأت وفود أخرى أن هذه الأنشطة مفيدة، وذكّرت بأن الأونكتاد اضطلع بأنشطة مماثلة في مجالات أخرى (الممارسات التجارية التقييدية). وأوضح ممثل مركز التجارة الدولية أن المركز لم يتفاوض بالنيابة عن النقاط التجارية، ولكنه ساعدها فقط في مثل هذه المفاوضات.

٤٧- وفي سياق التوصيات الواردة في الفقرات ٥٦ و٥٧ و٦٠ كانت هناك دعوة إلى تعزيز التعاون بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولية. وقد أحاطت الوفود علماً بتقييم برنامج مركز التجارة الدولية بشأن المعلومـــات التجاريـــة؛ وجرت مشاورات بين الأونكتاد وهذا المركز بشأن التقييمين، بما في ذلك عقد اجتماعات فريق التقييم التابع للأونكتاد والشخص القائم بعملية التقييم في المركز، وسوف يُناقش تقييم المركز في اجتماع منفصل يعقده المركز في أواخـــر هذا العام. وأشارت عدة وفود إلى أنه ينبغي لأمانتي الأونكتاد والمركز أن تحدّدا بشكل أفضل مجالات أنشطة كـــل منهما بغية تفادي الازدواجية تمشياً مع التوصية الواردة في الفقرة ٥٧.

٤٨- الفقرتان ٦٤ و٦٥: أيدّت عدّة وفود التوصيتين المتعلقتين بالمساعدة في مجال تخطيط الميزانيات وفي جمع الأموال. ورأت وفود أخرى أنه ينبغي أن تكون النقاط التجارية قادرة على البقاء تجارياً وأنه يجب لذلك أن تـــترك مثل هذه الأنشطة لمبادرتها وللدعم الذي يقدمه القطاع الخاص، وتشكك أحد الوفود في جدوى الرسالة الاخباريـــة. وأعرب وفد آخر عن رغبته في أن تصدر الفرقة العاملة توصية أو استنتاجاً لدعوة المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه المالي للنقاط التجارية.

٤٩- الفقرتان ٦٧ و٦٨: أعرب بعض الوفود عن تحفظات قوية إزاء الدور الذي يمكن أن تقـــوم بـــه الأمانـــة بوصفها أداة وصل بين القطاع الخاص والنقاط التجارية فيما يتعلق بالتطورات التكنولوجية، ورأت هذه الوفود أنـــه ينبغي أن تقوم النقاط التجارية بنفسها بزيادة التعاون مع قطاع الصناعة. وأكّدت وفود أخرى أنه رغم كون الـــهدف النهائي هو تحقيق الاستدامة الذاتية، فإن النقاط التجارية في البلدان النامية ما زالت بحاجة إلى مساعدة الأونكتاد في هذا المجال.

٥٠- الفقرات ٧٠ و٧١ و٧٢: ذكّرت عدة وفود بموقفها الداعي إلى ضرورة وقف العمل المتعلق بوصلة التحقق الالكتروني الآمن. واقترحت الوفود أن يجري الأونكتاد بحثاً وتحليلاً بشأن قضايا التجـــارة الالكترونيـــة المتصلـــة بالتطوير. وأوضحت وفود قليلة أنه ينبغي ألا يشترك الأونكتاد في أنشطة "البحث والتطوير" (الفقـــرة ٧٢) وإنمـــا يشترك بالأحرى في أنشطة "البحث والتحليل".

الفصل الرابع

المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

٥١- افتتح السيد لحسن أبو طاهر (المغرب) رئيس الفرقة العاملة في دورتها الثانية والثلاثين، الدورة الثالثة والثلاثين للفرقة العاملة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٥٢- انتخبت الفرقة العاملة في جلستها العامة ١٢٩ (الافتتاحية) السيد فيليب ميرلان (فرنسا) رئيساً لها والسيد حسن الدين حمزة (ماليزيا) نائباً للرئيس ومقرراً.

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٥٣- أقرّت الفرقة العاملة في جلستها العامة ١٢٩ أيضاً جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والثلاثين (TD/B/WP.113). وبذلك يكون جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- استعراض برنامج العمل:

(أ) مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١؛

(ب) تنفيذ السياسة في مجال المنشورات

٤- تقرير رئيس الفرقة العاملة في دورتها الثانية والثلاثين بشأن مشاوراته غير الرسمية

٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والثلاثين للفرقة العاملة

٦- مسائل أخرى

٧- اعتماد تقرير الفرقة العاملة إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والثلاثين للفرقة العاملة

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٥٤- اقرّت الفرقة العاملة في جلستها العامة ١٣٠ (الختامية) المعقودة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والثلاثين (انظر المرفق الأول).

هاء - اعتماد تقرير الفرقة العاملة إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٥٥- وفي الجلسة نفسها، اعتمدت الفرقة العاملة مشروع تقريرها (TD/B/WP/L.88)، رهناً بإدخال التعديلات على ملخصات الكلمات التي أدلت بها الوفود المعنية، وأذنت للمقرر باستكمال التقرير مع تغطية أعمال الجلسة العامة الختامية.

المرفقات

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والثلاثين

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- استعراض أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني وتمويلها

٤- تقييم برامج التعاون التقني: قانون المنافسة وسياستها

٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والثلاثين للفرقة العاملة

٦- مسائل أخرى

٧- اعتماد تقرير الفرقة العاملة إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الثاني

الحضور*

١- كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد والأعضاء في الفرقة العاملة ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي	فرنسا
إثيوبيا	الفلبين
أوروغواي	كينيا
إيران (جمهورية – الإسلامية)	ماليزيا
البرازيل	مصر
بلغاريا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
تركيا	هولندا
سلوفاكيا	الولايات المتحدة الأمريكية
الصين	اليابان
غواتيمالا	

٢- ومثّلت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد وغير الأعضاء في الفرقة العاملة في الدورة بصفة مراقب:

الأردن	سويسرا
إسبانيا	شيلي
إكوادور	غانا
ألمانيا	فنزويلا
إندونيسيا	فنلندا
إيطاليا	كندا
البرتغال	كوبا
بيلاروس	مدغشقر
تونس	المغرب
زامبيا	منغوليا
سري لانكا	موريشيوس
سنغافورة	النرويج
السويد	هايتي

---

* للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر الوثيقة TD/B/WP/INF.40.

٣- ومُثّلت في الدورة المنظمة الحكومية الدولية التالية:

منظمة الوحدة الأفريقية

٤- ومُثلت في الدورة كذلك المنظمة الدولية التالية:

منظمة التجارة العالمية.

- - - - -